

التقرير الموحد

للمراقبة التعاونية على تنفيذ الهدف الرابع

من اهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد)



ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع

وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

فهرس المحتويات

ت	المحتويات
1	المقدمة
1	الهدف من تنفيذ مهمة الرقاب التعاونية
2-1	المشاركين في البرنامج و الجهاز الرقابي المنسق
2	نطاق مهمة الرقابة
3-2	معايير مهمة الرقابة
4-3	المنهجية
34-4	النتائج
6-4	المحور الأول : جودة المناهج والمقررات الدراسية
15-6	المحور الثاني : جودة البنية التحتية
18-15	المحور الثالث : كفاءة الأطر التربوية والإدارية
24-18	المحور الرابع : جودة التكوين الأساسي والمستمر
27-24	المحور الخامس : التدبير الأمثل للموارد البشرية والمالية
27	المحور السادس : الانطباع الإيجابي للمستفيدين من خدمات المدرسة
29-27	المحور السابع : التحسين المستمر
31-29	المحور الثامن : نتائج التحصيل الدراسي
33-31	محاوړ اخرى
40-34	الاستنتاجات والتوصيات
37-34	الاستنتاجات
40-37	التوصيات

التقرير الموحد

الرقابة على الهدف 4: التعليم الجيد

المقدمة

في إطار الاتفاقية الموقعة بتاريخ 2022/3/10 من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق بصفته (الجهاز الرقابي المنسق) وعدد من الأجهزة الاعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (الاربوساي) لتنفيذ مهمة الرقابة التعاونية على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان (التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع) ، تم اعداد برنامج متكامل لدعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة يتضمن ثلاث أنشطة ابتداءً من اقامة ورشة التدريب والرقابة التعاونية المتعلقة بالهدف الفرعي (4- 1: ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030) وتم اختيار هدف التعليم لأهميته في تنمية الموارد البشرية بالدول العربية اعقبها في المرحلة التالية تنفيذ مهمة رقابة تعاونية من قبل الدول الاعضاء المشاركين في البرنامج واعداد تقارير رقابية وطنية ذات جودة عالية تتعلق بالرقابة على تنفيذ الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة ، و اخيراً تقاسم النتائج والدروس المستفادة مع مجتمع الانتوساي من خلال اعداد تقرير موحد الذي نحن بصددده يبرز نتائج الرقابة التعاونية ويتضمن توصيات ذات أثر على حياة المواطن بالبلدان العربية.

الهدف من تنفيذ مهمة الرقابية التعاونية

تهدف المهمة الرقابية الى تعزيز وتفعيل الدور الرقابي للأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبية بما يحقق القيمة المضافة من خلال الابلاغ بنتائج الأعمال الرقابية وتقديم توصيات للهياكل الحكومية للأرتقاء بأدائها بما يضمن بلوغ أهداف التنمية المستدامة ، وفتح آفاق التواصل وزيادة تبادل المعارف والخبرات من خلال تقاسم النتائج والدروس المستفادة مع مجتمع الانتوساي وتعزيز آفاق التواصل وزيادة تبادل المعارف والخبرات بما يعود بالفائدة على الأجهزة الأعضاء ويساهم في تحسين إدارة الموارد المتوفرة وبناء القدرة لديها في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة عموماً والهدف الرابع على وجه التحديد.

المشاركين في البرنامج و الجهاز الرقابي المنسق

شارك في البرنامج (7) اجهزة من الاجهزة الاعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (الاربوساي) وهم كل من (العراق ، فلسطين ، تونس ، السودان ، الجزائر

، ليبيا ، سوريا) ممن يتمتعون بالخبرة في مجال رقابة الاداء ، وقد وقع الاختيار على الجهاز العراقي (ديوان الرقابة المالية الاتحادي) ليكون الجهاز المنسق لمهمة الرقابة التعاونية على الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة يمثل فريق من ثلاثة اعضاء ذوي الخبرة في مجال رقابة الاداء للقيام بمهمة الاشراف والتنسيق بين الفرق المشاركة في كافة مراحل تنفيذ المهمة بالتعاون مع ممثل المنظمة العربية .

نطاق مهمة الرقابة

تناولت الفرق الرقابية المشاركة في تنفيذ المهمة تقييم الاطار القانوني والسياسات والإجراءات المتبعة من قبل الحكومات لتحقيق التقدم في تنفيذ الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة وذلك بناءً على تقييم المخاطر التي تم تحديدها في مرحلة التخطيط وتضمن نطاق العمل الوزارات والاجهزة الحكومية والاطراف ذات العلاقة المشاركة في تحقيق هدف التعليم الجيد ضمن محاور ثمانية تم تسميتها بموجب الاتفاقية وترك للفرق المشاركة حرية اختيار المحاور التي تتناسب مع طبيعة عمل اجهزتهم وحاجتهم لتغطية جانب مهم من جوانب التعليم في بلدانهم ، والجدول ادناه يوضح المحاور التي عملت عليها الفرق المشاركة :-

موضوع المحور	العراق	فلسطين	تونس	السودان	الجزائر	ليبيا	سوريا
1- جودة المناهج والمقررات الدراسية							
2- جودة البنية التحتية							
3- كفاءة الأطر التربوية والإدارية							
4- جودة التكوين الأساسي والمستمر							
5- التدبير الأمثل للموارد البشرية والمالية							
6- الانطباع الإيجابي للمستفيدين من خدمات المدرسة							
7- التحسين المستمر							
8- نتائج التحصيل الدراسي							

معايير مهمة الرقابة

بغية رصد أوضاع التعليم في الدول العربية ومتابعتها وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بقياس المحاور الثمانية المعتمدة في تنفيذ مهمة الرقابة التعاونية على الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة ، وعملت لجنة الاشراف والتنسيق على تقديم تلك المؤشرات للفرق المشاركة في تنفيذ المهمة كمؤشرات

استرشادية تضاف الى مؤشرات القياس المحلية المستخدمة بما يتناسب مع طبيعة التعليم والسياسات الخاصة به المتبعة في الدول المشاركة.

المحاور	المؤشرات ذات العلاقة
المحور الأول : جودة المناهج والمقررات الدراسية	نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصف الثاني/الثالث ، و(ب) في نهاية المرحلة الابتدائية ، و (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة و (2) الرياضيات بحسب الجنس
المحور الثاني : جودة البنية التحتية	نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية ، و(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية ، و (ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم ، و (د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة ، و (هـ) مياه الشرب الأساسية ، و (و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة ، و(ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي وفق التعريف الوارد في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع.
المحور الثالث : كفاءة الأطر التربوية والإدارية	نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ، و (ب) التعليم الابتدائي ، و (ج) التعليم الإعدادي ، و (د) التعليم الثانوي ، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين.
المحور الرابع : جودة التكوين الأساسي والمستمر	نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي : (أ) الأمية و (ب) الحساب ، بحسب الجنس
المحور الخامس : التدبير الأمثل للموارد البشرية والمالية	حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية ، بحسب القطاع ونوع الدراسة
المحور السادس : الانطباع الإيجابي للمستفيدين من خدمات المدرسة	مؤشر يمكن اعده من خلال استطلاعات الرأي لدى المستفيدين أو من خلال دراسات قطرية
المحور السابع : التحسين المستمر	متوسط عدد التلاميذ للمدرس في التعليم الابتدائي - الإعدادي والثانوي نسبة المعلمين المدربين بكل مرحلة من مراحل التعليم - ابتدائي وإعدادي وثانوي
المحور الثامن : نتائج التحصيل الدراسي	النسبة الإجمالية للالتحاق بالصف الابتدائي الأخير نسبة التخرج الإجمالية في التعليم العالي

المنهجية

اعتمدت منهجية تنفيذ المهام الرقابية على نموذج مبادرة تنمية الانتوساي بشأن التدقيق على أهداف التنمية المستدامة الذي أعدته مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) كدليل استرشادي يهدف الى تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية للقيام بعمليات تدقيق ذات جودة عالية وذلك وفقاً للمعايير الدولية ويركز على تحقيق الغايات المتفق عليها وطنياً والمرتبطة بغايات و

اهداف التنمية المستدامة ، وقد اوصى الدليل على اتباع النهج الذي يجمع بين النهج النظامي الذي يعمل على تقييم مدى فاعلية الانظمة الادارية ونهج النتائج لتقييم مدى فاعلية المخرجات او النتائج وتعتبر غايات التنمية المستدامة هي النتائج التي نسعى الى تحقيقها على ان يتم تقييم الجهود الحكومية والترتيبات المؤسساتية لتنفيذ الغايات الوطنية المتفق عليها المنبثقة عن اهداف وغايات التنمية المستدامة الاممية وفق الاتي :

1. النهج الحكومي الشامل (الاطار المؤسسي والقانوني ، الاتساق و التكامل الرأسي والافقي) .
2. وسائل التنفيذ (الترتيبات المتعلقة بالموارد المادية والبشرية).
3. اشراك الاطراف ذات العلاقة.
4. ضمان عدم تخلف احد خلف الركب.
5. ترتيبات الرصد والمتابعة والإبلاغ عن التقدم المحرز.

النتائج

في هذا الجزء من التقرير الموحد نستعرض ما توصلت اليه الفرق المشاركة من نتائج في تقاريرها الوطنية الخاصة بالرقابة التعاونية على هدف التعليم والمقدمة الى لجنة الاشراف والتنسيق ، ولصعوبة توحيد ما ورد فيها لاختلاف الترتيبات المؤسساتية الخاصة بتحقيق هدف التعليم في الدول المشاركة وما يتبعها من فروقات في النتائج ومستوى التقدم المحرز في تحقيق الاهداف الموضوعية لذا تم عرض ابرز النتائج المعروضة في التقارير الوطنية مصنفة وفق المحاور المختارة من قبل الفرق المشاركة وكالاتي : -

المحور الأول : جودة المناهج والمقررات الدراسية

الجزائر

- عدم انسجام البرامج التكوينية التي تقدم للطلبة الأساتذة في مساراتهم التكوينية وعدم تطابقها التام مع المناهج التعليمية والمقاربات التعليمية التي انخرطت فيها الوزارة بمناسبة اعادة كتابة البرامج في عام / 2016 ويرجع ذلك أساسا إلى عدم تحيين البرامج التكوينية المقدمة منذ عدة سنوات مما سيجرب عنه عدم امتلاك الأساتذة للكفاءات والمهارات اللازمة لتدريس التلاميذ وبالتالي عدم بلوغ النتائج المنتظرة من التعليم

- قصور في منظومة التقييم التي لم تصمم لتستهدف تقييم مكتسبات التلاميذ للتأكد من بلوغ ملامح التخرج ، انطلاقاً من قياس الكفاءات المستهدفة في المناهج وبالتالي لاتقدم تقييم عن مدى اكتساب التلاميذ للحدود الدنيا للكفاءات التعليمية ، لاسيما في مجال المهارات الأساسية المتمثلة في القراءة والكتابة والرياضيات.
- عدم توفير الوسائل التعليمية والتجهيزات التقنية البيداغوجية اللازمة للتدريس وهذا بسبب عدم صدور مدونة الوسائل التعليمية والتجهيزات التقنية البيداغوجية إلى غاية 2022/7/4 الأمر الذي نتج عنه حرمان التلاميذ المتمدرسين خلال الفترة الممتدة بين (2016 إلى غاية 2022) من إجراء الأعمال التطبيقية التي تستلزمها المناهج الدراسية لمختلف السنوات .

ليبيا

- عدم الاستقرار في البنية التنظيمية والمسؤوليات الادارية والتعليمية ، والقصور في وضع خطط استراتيجية للمناهج التعليمية مع وسائل قياسها وتقييمها ، واعتماد المنهج في جزء كبير منه على منهج مستورد لا يتوافق والبيئة المحلية ولا يستجيب للاتجاهات الحديثة لمحتوى المنهج الدراسي وطرائقه وتقنياته .
- عدم التدريب على استخدام المنهج بصورة جيدة وشاملة وغياب المتابعة لمدى فهمه واستيعابه وتحديثه ، علاوة على تضمينه لمجموعة من الاخطاء بعضها جوهريّة ، مما تسبب في عدم اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات المطلوبة وصعوبة تطبيق طرق التدريس المتعلقة بالمنهج المصمم في الاساس على عمليات التعليم التعاوني الذي يعتمد على المجموعات وتنقل المعلم والطلاب داخل الفصل ويتطلب وجود الانترنت والمستلزمات التربوية المساعدة .
- غياب أي خطة فعلية لتوطين طباعة الكتاب المدرسي بالداخل والاعتماد على طباعة الكتاب المدرسي في الخارج وما رافق ذلك من تخطيط اداري وبيروقراطي في اجراءات طباعة وتوريد الكتاب المدرسي انعكس على عدم توريد الكتاب المدرسي في المواعيد المقررة ، وتأخر انطلاق الدراسة خلال العامين (20/19 - 21/20) الى مطلع يناير بتأخير يصل الى ثلاثة اشهر وبتأخير شهر ونصف خلال العام الدراسي (22/21) .

السودان

- تم اعداد المناهج والمقررات الدراسية للمرحلة الابتدائية والعمل به دون ان يخضع للإجراءات والخطوات المعتمدة لاعداد المناهج والمقررات الدراسية وتطبيقها (اعداد

المنهج بواسطة خبراء وإجراء ما يتصل به من بحوث ، التطبيق التدريجي للمنهج ،
تدريب المعلمين على تطبيقه ومعالجة السلبيات ، ومن ثم اعتماده والتصريح للعمل
به) .

- عدم وجود منهج وبرامج خاصة وتوفير الوسائل التعليمية والتدريبية المعاصرة للأطفال ذوي الحالات الخاصة .
- لم يتم تدريب المعلمين للاطلاع على اساس المناهج والمقررات الدراسية ونظامها و اهدافها قبل التطبيق .

سوريا

- بالرغم من كفاية وفعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مركز تطوير المناهج في تطوير مناهج مرحلة التعليم الأساسي و وجود تنسيق كافٍ بين مركز تطوير المناهج ودوائر تطوير المناهج في المحافظات ، وان المناهج التي تمّ تطويرها تأخذ بالحسبان متطلبات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن دمجهم في المؤسسات التربوية والتعليمية ، الا ان تلك المناهج لم تطبق في بعض المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة .
- عدم وجود بيانات إحصائية تفصيلية وفق المؤشرات المحددة من قبل مرصد الالكسو واستمارات التقييم القبلي والبعدي المقدمة إلى مركز التقييم والقياس بعد تطبيقها في مديريات التربية للقيام بقياس تأثير المناهج المطورة ولكن دون وجود تغذية راجعة فيما يتعلق بنتائج تقييم تطبيق المناهج المطورة المنفذة في الميدان من قبل مديريات التربية في المحافظات وحصرها في الإدارة المركزية في الوزارة .

المحور الثاني : جودة البنية التحتية

العراق

- ضعف نسب انجاز هدم المدارس الطينية و المدارس الالية للسقوط و بناء مدارس بدلاً عنها بأسلوب البناء الجاهز بالرغم من ان العقود الخاصة بها تعود لسنوات سابقة .
- فك الازدواج في المدارس و الاشغال الحاصل في المدارس :
(1) ان نسبة المدارس الضيف الى المدارس الاصلية بحدود (30%) للتعليم الابتدائي الحكومي و ما نسبته (45 %) للمدارس في التعليم الثانوي الحكومي
(2) عدم قيام وزارة التربية بتوفير الحاجة الفعلية من الابنية المدرسية للداستين الابتدائية و الثانوية لغرض فك الازدواج الحاصل في المدارس على الرغم من

المشاريع التي قامت بها الوزارة منذ عام 2011 و توفر التخصيصات المالية اللازمة لذلك .

(3) وجود اعداد من الابنية المدرسية التي تشغلها مدرستين او ثلاث مدارس في جميع المحافظات بسبب قلة الابنية و عدم كفايتها بما يتلاءم مع ازدياد اعداد الطلبة .

• الصيانة و الخدمات في المدارس :

(1) وجود اعداد من الابنية التي تحتاج الى صيانة او ترميم و ارتفاع اعداد الابنية غير الصالحة مقارنة باجمالي اعداد الابنية المدرسية.

(2) وجود اعداد من الابنية المدرسية التي لا تتوفر فيها خدمات مثل (المرافق الصحية ، الماء الصالح للشرب ، خدمة المجاري ، سياج للبناية) .

(3) عدم قيام وزارة التربية باتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض تحويل عائدة الابنية التي تعود الى جهات اخرى لصالحها .

• المستلزمات والوسائل التقنية في المدارس :

(1) قلة اعداد المدارس التي تدرس مادة الحاسوب و المدارس المجهزة بخدمة الانترنت و انعدامها في البعض الآخر .

(2) وجود اعداد من المدارس التي لا تحتوي على مختبرات تعليمية قياسا باعداد المدارس الكلي في التعليم لمرحل التعليم الابتدائي و الثانوي الحكومي مما يؤدي الى عدم قدرة الطالب في فهم مواضيع ضمن المناهج العلمية التي لا بد من اجراءها في مختبرات تعليمية تحتوي على وسائل ايضاح متطورة .

(3) قلة اعداد المكتبات مقارنة باعداد المدارس الاجمالية مما قد يؤثر في عدم التوسع في نمو قدرات الطلبة الابداعية و المعرفة العلمية و التركيز فقط على المناهج الاساسية للتعليم .

(4) حاجة عدد من المدارس الى فتح شعب وصفوف جديدة لغرض استيعاب الطلاب

(5) حاجة عدد من المدارس الى المولدات الكهربائية .

(6) عدم كفاية و توفير الاثاث المدرسي و المستلزمات التعليمية مثل (السبورات ، الرحلات ، كتب ، مستلزمات مكتبية ، حاسبات) بالرغم من توفر التخصيصات المالية المرصدة في الموازنة العامة الاتحادية .

(7) حاجة عدد من المدارس الى صيانة كهربائية لابنيها و للصحيات فضلا عن صيانة المولدات الكهربائية .

(8) حاجة عدد من المدارس الى زجاج للنوافذ و صحيات خاصة بالطلبة بدلاً من استخدام صحيات الادارة .

- تعاني الكثير من المدارس في بغداد و المحافظات العراقية من تردي المؤشرات البيئية و الصحية مثل (موقع المدرسة ، ارتفاع السقف ، عدد النوافذ و موقعها غير المناسب ، تصدع في جدران و ارضية القاعات الدراسية ، عدم ملائمة الانارة ، عدم ملائمة مساحة المدرسة مع اعداد التلاميذ ، الاثاث المدرسي ، مساحة القاعات الدراسية غير كافية ، نظامية سور المدرسة).

فلسطين

- ضعف في تحقيق الهدف الخاص بغرف المصادر حتى نهاية العام /2021 والذي كان بنسبه (18.9%) من إجمالي عدد المدارس التي يجب أن يتوفر بها غرفة مصادر وهو اقل من النسبة المخطط الوصول اليها حتى نهاية العام /2022 ، حيث تبنت الوزارة تحقيق هدف يصل إلى (20 %) فقط في توفر غرف مصادر بنهاية العام/2022 وذلك نظراً لاعتماد الوزارة في تمويل انشاء غرف المصادر على الممولين الخارجيين والهيئات المحلية وعدم تمكنها من تخصيص ذلك ضمن موازنتها الخاصة.
- الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة بخصوص توفير غرف المصادر غير كافية، وذلك بما ينسجم مع المؤشر (1.a.4) والذي يشير إلى نسبة المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية حسب نوع الخدمة، حيث أشار موقع الإسكوا في بياناته إلى أن تحقيق الغاية يجب ألا تقل نسبة المدارس التي يجب أن يتوفر فيها غرف مصادر عن (65%) .
- عدم كفاية الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة بخصوص توفير مرافق مدرسية ملائمة، حيث تبين أن المشربيات (حنفيات الشرب في المدارس) غير كافية حيث أن (14) مديرية من مجموع (18) مديرية لا يتوفر فيها العدد الكافي من المشربيات بما نسبته (78%)، كذلك يوجد مدارس بنسبة (26%) لا يتوفر فيها عدد كاف من الحمامات و (34%) من المدارس لا يتوفر فيها حمامات تتناسب مع احتياج ذوي الإعاقة بالإضافة إلى وجود مدارس لا يتوفر فيها ممرات ومنحدرات تراعي ذوي الإعاقة.
- الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة لا تضمن إشراك أصحاب العلاقة من خارج الوزارة في تحديد الاحتياج الفعلي من الأبنية المدرسية، حيث تعمل الوزارة على تشكيل لجنة تسمى لجنة البناء في كل مديرية الا ان هذه اللجنة لم تقم بالحصول على تغذية راجعة من قبل قسم الخريطة المدرسية في الوزارة، حول واقع توزيع المدارس الجغرافي

في التجمعات السكانية التابعة لنفس المديرية كمؤشر يتم الاستناد عليه في عملية تحديد الاحتياج.

- ضعف الإجراءات المعمول بها من قبل الإدارة العامة للابنية في تحديد الاحتياج وانشاء الأبنية المدرسية، حيث تبين وجود ضعف التنسيق ما بين الإدارة العامة للابنية والإدارات ذات العلاقة بموضوع تحديد الاحتياج وانشاء المدارس، ولم يثبت للديوان من خلال مراجعة الإدارات العامة الأخرى مشاركتها في عملية تحديد الاحتياج من الأبنية المدرسية، ولا تقوم الإدارة العامة للابنية بتحديد الاحتياج بناء على تقارير وبيانات صادرة من قسم الخريطة المدرسية لاعتبار الموقع الجغرافي كمؤشر عام لانشاء المدارس، كما لا تلتزم الإدارة العامة للابنية بالاحتياجات المرفوعة من قبل المديرية وفق جدول الاحتياج المعتمد لديها.

- وجود قصور من قبل لجنة البناء المشكلة في المديرية في تحديد الاحتياج بناء على معايير واضحة، حيث لم تقم اللجنة بممارسة أعمالها وفقا منهجية ومعايير واضحة بما يتوافق مع نظام الأولويات المعتمد في الوزارة، ولا يوجد توثيق لاجتماعات لجنة البناء في مديريات التربية والتعليم، بالإضافة إلى عدم قيام اللجنة بجولات ميدانية لمتابعة المشاريع التي تم اعتمادها كاحتياج أو تم البدء بتنفيذها.

الجزائر

- وجود استجابة ضعيفة من طرف وزارة المالية لطلبات وزارة التربية الوطنية المتعلقة بتسجيل عمليات استثمار لبناء هياكل تعليمية جديدة وترميم وتجديد الهياكل القائمة لاسيما خلال السنوات الدراسية (من 2019 الى 2021) و منها بناء الهياكل التربوية (المدارس الابتدائية ، اقسام التوسعة ، المطاعم المدرسية ، الداخليات ، وحدات الكشف والمطالعة) .

- ضعف وتيرة انجاز المشاريع المتعلقة ببناء المؤسسات التعليمية والتي تشرف عليها وزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال البلديات والولايات، بالإضافة إلى وزارة السكن والعمران والمدينة في إطار المدن السكنية المدمجة ، فضلاً عن ضعف التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة في انجاز المؤسسات التعليمية نتج عنه اكتظاظ المدارس واللجوء إلى العمل بنظام الدوامين فإن ما لا يقل عن (5.771) مدرسة ابتدائية عملت بنظام الدوامين خلال السنة الدراسية (2018/2019) وارتفع العدد في سنة (2021/2022) لـ (6.148) مدرسة ابتدائية أي بزيادة (377) مدرسة الأمر الذي سيؤدي إلى عدم بلوغ جودة التعليم .

- عدد كبير من المدارس عبر البلديات المشمولة بالرقابة لا تحتوي على جميع المرافق الضرورية لأداء مهامها على الوجه المطلوب فمن مجموع (304) مدرسة ابتدائية لغاية 2017/12/31 لا تحتوي (267) منها على قاعة للإعلام الآلي (283) لا تحتوي على قاعة مطالعة (277) لا تحتوي على قاعة متعددة النشاطات (273) لا تحتوي على قاعة للأساتذة (177) لا تحتوي على فضاء للتربية البدنية والرياضية (81) لا تحتوي على مطعم مدرسي و (137) لا تحتوي على سكنات إلزامية ، كما أن العديد من المدارس الابتدائية لا تزال تعاني من نقص في الصيانة وتوفير الشروط المادية التي تمكن التلاميذ من التمدرس الجيد.
- غياب الفضاءات الخاصة بالأطفال المعاقين حركيا في معظم المدارس الابتدائية في البلديات محل الرقابة ، بسبب (عدم تطبيق الاحكام القانونية والتنظيمية ، عدم التنسيق بين مختلف المتدخلين في العملية التربوية ، نقص الاعتمادات المالية المرصودة) إن هذه النقائص من شأنها أن تكرس وضعية عدم الانصاف باعتبار أنها لم تراعي احتياجات الفئات الهشة من ذوي الاحتياجات الخاصة وتركهم خلف الركب ، مما قد يصعب من إدماجهم ، ويحرمهم من الحصول على فرص تعليمية جيدة .
- تحسن قيم مؤشر الحصول على الطاقة الكهربائية في المدارس الابتدائية حيث انتقل عدد المدارس التي تحصل على الطاقة الكهربائية من (98,12%) إلى (99,77%) في سنة 2022/ ، كذلك تحسن عدد المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها مرافق أساسية لغسل اليدين خلال الفترة الممتدة بين (2019 و 2022) حيث انتقل من (91,34%) إلى (94,79%) كما شهد المؤشر الخاص بعدد المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها مياه الشرب تقدماً ملحوظاً من (79,10%) في سنة 2018/ إلى (89%) في سنة 2022/.
- تشير معطيات الوزارة إلى تدني نسبة المدارس التي تتوفر فيها أجهزة حاسوب لأغراض تعليمية فهي لم تبلغ (9%) في أحسن مستوياتها حيث تراوحت نسبتها ما بين (3,95%) في سنة 2017/ و (8,96%) في سنة 2020/ لتتراجع إلى (8,1%) في سنة 2022/ وهي دون المأمول ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للمدارس المربوطة بشبكة الأنترنت لأغراض تعليمية التي لم تبلغ (5%) خلال الفترة الممتدة بين (2017 و 2022) إلا أنها حققت تقدماً حيث انتقلت من (1,89%) خلال سنة 2017/ إلى (4,7%) خلال سنة 2020/ ثم تراجعت قليلاً لتستقر عند معدل (4,46%) خلال سنتي (2021 و 2022) وهي معدلات متدنية جداً .

- تظهر الاحصائيات أن عدد مدارس للتعليم المتوسط التي تتوفر فيها أجهزة الحاسوب سجلت تقدماً ملحوظاً خلال الفترة بين (2017 و 2022) حيث انتقلت من (72 %) إلى (90,4 %) خلال سنة /2020 وتراجعت إلى نسبة (88,9%) ثم (88,3%) في سنتي (2021 و 2022) أما تلك المربوطة بشبكة الأنترنت لأغراض تعليمية فتراجعت نسبتها ما بين (56,6%) في سنة /2017 و (63,2%) في سنة /2020 ثم تراجعت قليلاً خلال سنتي (2021 و 2022) لتبلغ (61 %) ثم (61,2%) ورغم أن هذين المؤشرين حققا تقدماً خلال الست (6) سنوات الماضية إلا أن قيمتهما دون المستوى المطلوب خاصة وأن تعليم مادة المعلوماتية في التعليم المتوسط إجباري وغياب أجهزة الاعلام الآلي لا يمكن التلاميذ من دراسة الجانب التطبيقي لهذه المادة الضرورية.

ليبيا

- عدم وجود الابنية المدرسية المناسبة والكافية ، واكتظاظ الفصول الدراسية ، علاوة على الافتقار الى وسائل المساعدة البصرية ووسائل الاتصال والمستلزمات التعليمية اللازمة لتحسين جودة المحيط التعليمي ، مع ضعف مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال ، الامر الذي يشكل تهديد لصحة الطلاب النفسية والجسدية نتيجة الاكتظاظ .
- انعدام مصادر المياه الصحية في اغلب تلك المؤسسات ، وافتقارها الى المرافق الصحية الكافية و الصالحة للاستعمال ، فضلاً عن عدم توفر المساحات الخضراء او اماكن ممارسة الانشطة الرياضية وأغلب الفضائات عبارة عن ساحات خرسانية أو ترابية ، مما يؤثر على صحة الطلاب لمحدودية الحصول على مياه الشرب النظيفة وسوء المرافق الصحية وغياب المساحات الخضراء والفراغات اللازمة لممارسة الانشطة والهوايات الطلابية .
- غياب المقومات الاساسية اللازمة لمساعدة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في الحياة التعليمية .

السودان

- البنية التحتية لمدارس المرحلة الابتدائية (36.4%) من قاعات الدراسة مباني غير ثابتة ونسبة (51%) من مدارس الاساس ليس بها سور بالاضافة الى تصدع وتدهور مباني قاعات الدراسة القائمة وانهايار بعض المرافق الصحية بها .
- وجود عدد (2250859) طفل خارج المدرسة ، يمثلون نسبة (26%) من عدد السكان عمر (6-13) سنة في السودان والبالغ (8718503) نسمة.

- وجود التفاوت والتباين في نسب القبول واستيعاب الاطفال عمر (6-13) سنة في المرحلة الابتدائية بين الولايات والمحليات والمناطق الحضرية والريفية وبين الجنسين اذ بلغت نسبة استيعاب البنين (74%) ونسبة استيعاب الفتيات (72%) .
- وجود قصور كبير في الاجلاس والكتاب المدرسي ، حيث ان هناك نسبة (25%) نقص في الاجلاس ونسبة (35%) نقص في الكتاب المدرسي وعدم توفر كتب في بعض المواد الدراسية في مدارس الاساس الحكومي على مستوى السودان .
- عدم توفر خدمات الكهرباء والمياه والمرافق الصحية الآمنة في معظم مدارس الاساس في السودان ، حيث نجد نسبة (6%) لا تتوفر بها مياه الشرب ، ونسبة (31%) لا تتوفر بها المرافق الصحية الآمنة ومعظم مدارس الاساس في السودان لا تتوفر بها كهرباء خاصة في المناطق الريفية والنائية .
- عدم توفر شبكة الانترنت بمدارس المرحلة الابتدائية وقلة الاهتمام بالانشطة التربوية (الفنية والرياضية) .
- ان منظمة اليونسيف تقوم بتنفيذ اعمال الصيانة للمدارس الابتدائية بالولايات دون التنسيق مع وزارة التربية والتعليم بالولاية المستهدفة .

تونس

- لم يتم بلوغ الأهداف المرسومة في مجال تحسين البنية التحتية في ظل تواصل العجز الكمي (عدد الأقسام) والنوعي (اكتظاظ وتردي المرافق) حيث بلغت نسبة زيادة عدد التلاميذ بين السنة الدراسية (2021-2022) والسنة الدراسية (2015-2016) حوالي (2,9%) في المقابل بلغ عدد المؤسسات التربوية (6118) مؤسسة خلال السنة الدراسية (2021-2022) مقابل (6086) مؤسسة خلال السنة الدراسية (2015-2016) أي بنسبة زيادة قاربت (0,53%) وارتفع عدد التلاميذ لكل قاعة بالمؤسسات التربوية من (29,1 إلى 31,5) تلميذ خلال نفس الفترة .
- أنّ أغلب المدارس الابتدائية موجودة في الوسط الريفي بنسبة تفوق (59%) بعدد (2729) مدرسة ريفية واغلبها تعاني من تقادم واهتراء البنية التحتية ما يمثل (96%) منها ، وبالنسبة للمؤسسات التربوية للمرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي تعاني العديد من الإشكاليات منها تقادم أكثر من (70%) وهي تشكو من الإهتراء والتصدّع في ظلّ نقص عمليات الصيانة والتعهد إضافة إلى الإكتظاظ وبلغت نسبته (2,12%) ، ولوحظ بالنسبة للمؤسسات التقنية ضعف البنية التحتية والتجهيزات والوسائل

- التعليمية ومطالبة عدد من الجهات بغلقها وتحويلها إلى إعدادية عادية لاستيعاب العدد المتزايد من التلاميذ.
- كما تبرز الإحصائيات بأن متوسط المسافة المقطوعة من قبل التلاميذ للوصول إلى المدرسة هو (1466) مترا ونسبة التلاميذ الذين يقطنون على بعد (3) كلم فما أكثر عن المدرسة يبلغ (9,9%) .
 - ضعف إشراك منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الناشطة في مجال التربية والتعليم في عملية وضع المخططات عموما وفي تحديد التوجهات المتعلقة بتحسين البنية التحتية.
 - محدودية فاعلية جهود وزارة التربية في حشد الموارد المالية اللازمة لتحسين البنية التحتية واستغلالها وكذلك التخفيض في الكلفة التقديرية المطلوبة لإحداث وتعهد وصيانة المدارس الابتدائية والإعدادية وقد بلغت نسبة التخفيض حوالي (59%) بالنسبة إلى المدارس الابتدائية و(69%) بالنسبة إلى المدارس الإعدادية ، رافق ذلك ضعف نسبي في نسبة استهلاك هذه الاعتمادات إذ بلغت نسبة الاستثمارات متبقية غير مستهلكة بعد سنة 2022/ تجاوزت (35%) من الكلفة الاجمالية المرسمة بميزانية مشاريع بناء وتوسعة وصيانة المدارس الابتدائية والإعدادية بالرغم من أن ترسيم هذه المشاريع يعود إلى السنوات السابقة لسنة 2015/.
 - وجود تأخير هام في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وصيانتها فقد لوحظ وجود تأخير هام في تنفيذ المشاريع بالمقارنة مع تاريخ انطلاقها حيث بلغ عدد مشاريع إحداث المدارس التي تم الشروع في إنجازها ولم تستكمل بعد (14) مشروعا إلى غاية شهر شباط /2023 أي نسبة (30 %) بالرغم من أن سنوات برمجتها سابقة لسنة 2022/ من بينها (5) مشاريع تعود برمجتها إلى سنة 2018/ ومشروع آخر لسنة 2013/.
 - لم يتبين الأخذ بعين الاعتبار حاجيات التلاميذ ضعاف البصر والذي يعانون من مشاكل في حاسة السمع عند احداث وتهيئة المدارس لاستقبال ذوي الاحتياجات الخصوصية ، وقد بلغ عدد التلاميذ الذين يعانون من إعاقة بصرية والمدمجين بالمدارس العادية على المستوى الوطني (274) تلميذا إضافة إلى (663) تلميذا يعانون من إعاقة سمعية ، دون اعتبار (517) تلميذا يعانون من إعاقات متعددة خلال السنة الدراسية (2022/2023) .

- لا تتوفر اغلب المؤسسات التربوية على المرافق الصحية المخصصة للتلاميذ ذوي الإعاقة مطابقة للمعايير ولم يتبين جاهزية البنية التحتية للمدارس المحتضنة لذوي الاحتياجات الخصوصية وعددها (2061) مدرسة فيما تحتضن (949) مدرسة ابتدائية واعدادية تلاميذ ذوي إعاقة عضوية حيث تفيد المعطيات المتوفرة باقتصار المدارس المجهزة على أقل من (40%) من المدارس المستقبلية لذوي الاحتياجات الخصوصية خلال السنة الدراسية (2023/2022) .
- لوحظ غياب كلي للأسيجة بالنسبة إلى (217) من بين (4583) مدرسة ابتدائية خلال السنة الدراسية (2023/2022) أي بنسبة حوالي (5%) منها ، في حين لم يتم استكمال تسييج محيط (1041) مدرسة أخرى .
- لا تزال هنالك مدارس لا تتوفر على ماء صالح للشراب وجزء من المدارس الأخرى تم توفير مياه من مصادر لم يثبت بأنها تضمن السلامة الصحية للتلاميذ حيث بلغت نسبة تغطية المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشراب حوالي (90%) خلال سنة 2022/ منها حوالي (12%) تتوفر فيها المياه بصفة متقطعة وغير منتظمة.
- يشكو الصرف الصحي أيضا من عدم تعميمه على المؤسسات التربوية وأكثر من نصف المدارس الموجودة في الولايات غير مربوطة بخدمة الصرف الصحي، حيث يقتصر توفير خدمات الصرف الصحية على حوالي (61%) منها ولا تتجاوز هذه النسبة (40%) في عدة ولايات وتعتمد المؤسسات المتبقية على الربط بالحفر الفنية.

سوريا

- اقتصر المشاريع المنجزة لبناء وصيانة المدارس على البعض منها وفي الحدود الدنيا بما يؤمن استمرار سير العملية التعليمية نتيجة ضعف التمويل المرصود لبناء وصيانة الأبنية المدرسية بسبب العقوبات الاقتصادية حيث اقتصرت مدارس التعليم الأساسي التي تمّ بناؤها في مدينة دمشق على مدرسة واحدة فقط في عام 2021/ في حين بلغ عدد المدارس التي أجري لها صيانة (358) مدرسة للسنوات (2018-2021) أما في مدينة حمص فقد تمّ بناء مدرستين فقط في حين أجريت صيانة لـ (141) مدرسة ، وهناك تراجع في عدد مدارس التعليم الأساسي في البادية والمناطق التي تضررت في الأزمة التي عانت منها سورية اضافة الى صعوبة تأمين الأراضي اللازمة لبناء مدارس التعليم الأساسي وفق خطة البناء المدرسي لمعالجة موضوع الدوام النصفى والتخلص من الأبنية المدرسية المستأجرة لعدم صلاحيتها للعملية التربوية.

- عدد المدارس التي تعتمد نظام الدمج والتعليم الدمجي بالنسبة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة محدود بالنسبة للعدد الإجمالي من مدارس التعليم الأساسي بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية اللازمة لتزويد المدارس بالمستلزمات المطلوبة.
- عدم إشراك أصحاب العلاقة في ضمان جودة البنى التحتية حيث يوجد غياب تام لعمل منظمات المجتمع المدني وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات الدولية حيث كانت مساهمة المجتمع المحلي معدومة في حين اقتصرَت مساهمة المنظمات الدولية على صيانات محدودة لعدد من المدارس.
- انخفاض مستوى تطبيق المعايير الدولية في الأبنية المدرسية إلى الحدود الدنيا بالشكل الذي يؤمن استمرار سير العملية التعليمية واقتصار المدارس التي تحوي مساحات بيئية خضراء على مدارس الريف بسبب صعوبة تأمين أراضي داخل المدن للتوسع في البناء المدرسي .
- عدم تجهيز جزء كبير من مدارس التعليم الأساسي بخدمة الانترنت عن طريق الشبكة في مديريات التربية والمدارس مزودة بالانترنت حالياً عن طريق حجز بوابات (ADSL) خاصة عن طريق مقاسم الهواتف وذلك بسبب ظروف الأزمة الحاصلة في البلاد حيث خرجت معظم المدارس عن الخدمة شبكياً.

المحور الثالث : كفاءة الأطر التربوية والإدارية

العراق

- عدم وجود خطط للتعاون مع المنظمات المهنية و منظمات المجتمع المدني المحلية و الدولية ذات العلاقة بالتدريب و تطوير سبل التعاون معها لغرض تطوير الملاكات لتعزيز العملية التربوية و تطويرها.
- عدم وجود معايير محددة في مجالات (اعداد البرامج التدريبية ، اختيار المدربين او المحاضرين في البرامج التدريبية).
- قلة عدد الايام الفعلية للدورات التدريبية لتطوير الهيئات التدريسية فضلا عن الالتزام بعدد المتدربين المحدد في مؤشرات تنفيذ الخطة اذ كان اقل من المؤشرات المعتمدة
- قلة الدورات التدريبية المخطط اقامتها للمعلمين و المدرسين الجدد او عدم اقامتها لهم قبل تعيينهم .
- وجود تباين في المبالغ المصروفة على حساب الدورات التدريبية .
- عدم اعداد تقارير تبين اثر التدريب على المتدربين .

- قلة عدد الندوات و المؤتمرات و الاجتماعات التربوية المقامة لغرض تطوير الملاكات التعليمية و التدريسية او عدم اقامتها بالاساس .
- لاتوجد قاعدة بيانات بأسماء المتدربين من الملاكات التعليمية و التدريسية وتحصيلهم العلمي و الدورات التي تم مشاركتهم فيها .
- قلة عدد الدورات المنفذة لاعداد المعلمين و التدريب و التطوير التربوي التي تواكب التغيرات في المناهج التعليمية .
- اقتصار التعاون بين وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في مجال اعداد الخطط التدريبية و برامج التدريب للمعلمين و المدرسين على تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين .
- ضعف الآليات والاجراءات المتبعة من قبل وزارة التربية والتشكيلات التابعة لها تجاه الفئات الفقيرة والاطفال الذين يعيشون في ظل اوضاع هشة .
- مشاكل فنية داخل المدارس و تتمثل بالاتي :
 - (1) وجود عدد من المعلمين و المدرسين تم تكليفهم بتدريس مواد لاتتناسب مع اختصاصاتهم العلمية .
 - (2) وجود عدد من الحصص الشاغرة في بعض المدارس بسبب النقص الحاصل في عدد المدرسين في عدد من المدارس .
 - (3) عدم وجود دورات تدريبية و قلة بعضها للكوادر التدريسية فيها .
 - (4) وجود تسرب للتدريسيين في المدارس الابتدائية و بنسبة (8 %) من العدد الاجمالي للتدريسيين ما بين (اجازات طويلة ، اجازات مرضية ، الزمالات الدراسية و غيرها) .
- هناك محددات في بعض المناهج الدراسية (على مستوى مواد معينة في مراحل معينة) تمثلت بالاتي :
 - (1) ضعف الترابط في التقديم المنطقي و ضعف التماسك في الافكار .
 - (2) الحشو و التعقيد في محتوى الكتاب سيما في المواضيع التاريخية .
 - (3) الافتقاد الى التكامل و تنامي المعلومات .
 - (4) عدم مراعاة عدد من المناهج الى تطوير المهارات بما يناسب المرحلة الدراسية
 - (5) عدم التوسع في طريقة عرض المفاهيم الواردة في عدد من المناهج .

- عدم تحديث الاستراتيجية الخاصة بإعداد وتأهيل المعلمين لتواكب التطور في الوزارة وتواكب الأهداف المعتمدة في الخطة القطاعية للتعليم، حيث تبين وجود استراتيجية لإعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين معتمدة من الوزارة خلال العام/2008 ومستندة إلى الخطة الخمسية للوزارة (2007-2011) دون أن يتم تعديل هذه الاستراتيجية لتواكب التطور الحاصل في الوزارة بالإضافة إلى موائمتها للخطة الاستراتيجية الجديدة وخاصة الاستراتيجية القطاعية للتعليم للسنوات (2017-2022) .
- يوجد ضعف في تنفيذ بعض المخرجات المتوقعة المرتبطة بالأهداف الفرعية الخاصة بتدريب وتأهيل المعلمين في الخطة القطاعية، حيث تبين من خلال مقارنة هذه المخرجات مع المخرجات الفعلية وجود مخرجات سنوية تم اعتمادها دون أن يتم تنفيذها ومخرجات أخرى كانت نسبة انجازها متدنية.
- لا يتم الاخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف لدى المعلمين والواردة في التقييم السنوي وتقارير الزيارات من قبل المشرفين عند اعداد دراسة الاحتياج للتدريب والتأهيل، كذلك فإن الإجراءات المتبعة في التأهيل التربوي قبل الخدمة لا تعكس التوجهات العالمية بالخصوص، حيث تبين أن المعهد الوطني قام بتأهيل (1252) معلم جديد في العام (2020/2019) دون أن يتم الاستمرار بتأهيل المعلمين الجدد للسنوات اللاحقة (2021 و 2022) والذين تم تعيينهم دون مؤهل تربوي ، وان نسبة المعلمين المؤهلين لا تتماشى مع النسب المطلوبة دولياً حيث بلغت أعداد المعلمين المؤهلين (18390) معلماً وذلك في العام الدراسي (2021/2022) في حين أن عدد المعلمين الكلي (33003) معلم أي بنسبة (56%) من المعلمين لديهم تأهيل تربوي.
- عدم الالتزام بقياس أثر التدريب على المعلم والطالب والعملية التعليمية، حيث لم يتم إجراء تقييم أثر برامج التدريب والتأهيل التي يتم تنفيذها من قبل المعهد الوطني من حيث أثرها على المعلمين المتدربين ومدى تطبيق المعلمين للتدريب عملياً في الغرف الصفية، وأثر التدريب على الطلبة والعملية التعليمية للوصول إلى فعالية هذه البرامج ووضع الحلول المناسبة للمشاكل أو المعوقات إن وجدت.
- ضعف إجراءات التقييم الخاصة باستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين، حيث لم يتم تقييم الخطة الاستراتيجية لإعداد وتأهيل المعلمين من قبل الوزارة والمعهد الوطني للتدريب والتأهيل والأطراف ذات العلاقة.

السودان

- عدم تنفيذ سياسات وبرامج تهدف لتطوير وبناء القدرات والمهارات القيادية والادارية والهيئات التعليمية والأطر التربوية في اكتساب الخبرات والأساليب التعليمية المعاصرة

سوريا

- تقرّر وزارة التربية خطة سنوية عامة للتدريب تعمم على كافة المديريات منها ما يكون مركزياً تتبعه دورات محلية في المحافظات ومنها ما يكون محلياً فقط يقتصر على مديريات دون أخرى دون أن نلاحظ الأخذ بعين الاعتبار تباين احتياجات كل مديرية من التدريب والتأهيل وفقاً لنقاط الضعف المكتشفة لدى كوادرها التعليمية بناءً على عمليات التقييم الدورية لهذه الكوادر.
- تتضمن الخطة المحاور المقترحة للتدريب ومدة التنفيذ والنتائج المتوقعة الوصول إليها في نهاية هذه الدورات كما تضع مؤشرات تسمح بقياس النتيجة دون أن تتضمن المبررات التي استدعت إدراج المحاور المقترحة .
- تستهدف هذه الدورات الكوادر التعليمية والإدارية دون استثناء أحد ودون تهميش لأي فئة لاسيما الكوادر التدريسية والإدارية في المناطق التي خرجت لفترة عن سيطرة الدولة بسبب العصابات الإرهابية المسلحة بما يضمن عدم تركهم خلف الركب ، يتم قياس أثر دورات التأهيل والتدريب من خلال إجراء اختبارات قبلية وبعدية لتحديد مستوى تحقيق النتيجة المرجوة من هذه الدورات .

المحور الرابع : جودة التكوين الأساسي والمستمر

فلسطين

- يوجد ضعف في تشكيل وتأهيل فرق التخطيط في المدارس، وضعف في إشراك الأطراف ذات العلاقة في عملية التخطيط المدرسي والتنفيذ.
- عدم انسجام ما بين النتائج المتوقعة وآلية تنفيذها في خطط المدارس للوصول الى مستوى محدد لتحسين أداء الطلاب.
- على الرغم من وجود تقارير إنجاز شهرية وفصلية تحتوي على أنشطة المدارس إلا أنها غير مرتبطة بالخطة السنوية للمدرسة أي أنه لا يوجد تقارير إنجاز للخطة السنوية لمعظم المدارس، وبالتالي لا يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الانحرافات في الخطة إن وجدت.

- ضعف دور بعض مدراء المدارس في دعم الإرشاد التربوي للطلاب حيث تبين عدم قيام المدراء في بعض المدارس بدور الارشاد التربوي كون هذا الدور مرتبطاً بوجود مرشد تربوي في المدرسة وليس مرتبط بالمدراء فقط، حيث يوجد مدارس ليس فيها مرشد تربوي وقد أشار التقرير التربوي الاحصائي لعام (2021-2022) على أن نسبة المدارس التي تحتوي على مرشد تربوي في الضفة الغربية هي (68.6 %).
- ضعف في دور بعض مدراء المدارس في الإشراف على بعض النواحي المتعلقة بالعملية التعليمية في المدرسة، وعدم التطرق إلى تحصيل الطلاب وأدائهم في تقارير الزيارات الخاصة بمدير المدرسة، وضعف متابعة التوصيات الواردة في تقارير المشرف التربوي من قبل مدير المدرسة وتوضيح مدى الالتزام بهذه التوصيات من خلال إجراءات مدير المدرسة.
- عدم الاستناد على تقارير الإشراف على المعلمين بخصوص التقييم السنوي للأداء حيث لم يتبين لنا وجود ربط بين الملاحظات الواردة في تقارير الإشراف وبين تقييم أداء المعلم، ولا يوجد ما يشير إلى الاستناد في التقييم على هذه الملاحظات ولا حتى من باب الذكر أو الإشارة إليها.

الجزائر

- عجز المدارس العليا للأساتذة على تلبية الاحتياجات الكمية والنوعية من أساتذة التعليم الابتدائي والمتوسط للتوظيف في وزارة التربية الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن الحاجة المتزايدة لتوظيف المعلمين بالنظر لتزايد عدد التلاميذ في سن التمدرس أسهم في اتخاذ قرارات بخفض مستوى المعايير وعدم تنظيم مسابقات وطنية للتوظيف الأمر الذي نتج عنه تزايد الاتجاه نحو استخدام أشخاص لا يتمتعون بإعداد كاف للعمل في قاعات التدريس (أساتذة متعاقدين) وهو ما أدى إلى تراجع نسبة المعلمين الذين يملكون الحد الأدنى من التأهيل لا سيما في مرحلة التعليم الابتدائي حيث تراجعت نسبتهم إلى (95,91 %) بعدما كان (98,76 %) في سنة /2021 أما بالنسبة لأساتذة التعليم المتوسط فقد تراجع المؤشر ليبلغ (89,23 %) بعدما كانت (90,20 %) في السنة التي سبقتها وأسهم هذا النقص وعدم التنسيق في تنفيذ الاطار الوطني للتكوين الأولي وتوظيف المعلمين في تدني نتائج التعلم.
- عدم قدرة المدارس العليا للأساتذة على تلبية الاحتياجات الكمية من الأساتذة يرجع أساسا لأن شبكة المدارس العليا لا تزيد عن (11) مدرسة موزعة عبر التراب الوطني في جميع التخصصات الأدبية والتقنية ولا تزيد قدرات استيعابها مجتمعة عن (4500)

مقعد بيداغوجي بينما تتراوح الاحتياجات السنوية للوزارة بين (21000 و 30000) للمرحلتين التعليميتين معاً ، والذي له تأثير وانعكاسات على تأهيل الأساتذة وبالتالي على جودة التعليم المقدم ونتائج التعلم ، كما ينجم عنه عدم الانصاف وتكافؤ الفرص بين التلاميذ من حيث أن عدداً ضئيلاً منهم يدرسه أساتذة مؤهلون وعدد معتبر لا يحظى بنفس ظروف التمدريس.

- عدم مشاركة المعاهد الوطنية لتكوين مستخدمي التربية الوطنية وعددها (17) معهداً وطنياً في الجهود القطاعية لتكوين الأساتذة سواء في التكوين البيداغوجي التحضيري أثناء التربص التجريبي أو التكوين أثناء الخدمة (المستمر) وهذا رغم أنها من أهم الأطراف ذات العلاقة المعنية بتجسيد الاستراتيجية القطاعية للتكوين .
- السياسة الوطنية لتكوين المعلمين لا تراعي مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في تصميمها وعدم شمولها لبعض الفئات على غرار الأساتذة المتعاقدين والأساتذة المشرفين على تعليم تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تخلفوا عن ركب التكوين المناسب ، اضافة الى عدم استفادة الأساتذة المتعاقدين من دورات تكوينية قبل الخدمة بالرغم من ان عددهم في سنة /2021 مثل أكثر من (91 %) من إجمالي الأساتذة الموظفين ، وتجدر الإشارة إلى أن التكوينات الوحيدة التي يستفيد منها هؤلاء المتعاقدين هي تلك الندوات والأيام الدراسية والتجمعات وأنصاف الأيام التي ينظمها مفتش المقاطعة في مقاطعته وعموماً لا تزيد مدة هذه الفعاليات التي تدرج في إطار التكوين أثناء الخدمة عن أربعة أيام في السنة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكفي لتأهيل هذه الفئة من الأساتذة.
- عدم شمولية الدورات التكوينية المنظمة في إطار التكوين المستمر لكافة الأساتذة العاملين علما ان نسب الاستفادة متفاوتة للأساتذة من التكوين أثناء الخدمة حيث تراوحت بين (64%) و (87%) بالنسبة لأساتذة المرحلة الابتدائية وبين (61%) و (81%) لأساتذة المرحلة الأولى من التعليم الثانوي ، ودامت أغلب هذه الدورات التكوينية لمدة ثلاثة أيام .
- عدم استفادة الأساتذة المشرفين على تدريس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة على تكوين متخصص يتماشى مع احتياجات هذه الفئة ويعتبر ضعف التنسيق بين وزارتي التربية الوطنية والتضامن الوطني في هذا المجال سبباً رئيسياً لتخلف الأساتذة المشرفين عن تكوين التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة عن ركب التكوين الأمر الذي قد يؤثر على جودة التعليم الممنوح لهذه الفئة.

- تسعى وزارة التربية الوطنية إلى تحقيق نسبة (97,6%) من عدد الأساتذة الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة في مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة / 2025 على أن تبلغ نسبتهم (99,6%) في غضون سنة/2030 أما بالنسبة لأساتذة التعليم المتوسط الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة فتعمل الوزارة على بلوغ نسبتهم (93,15%) بحلول سنة /2025 على أن تصل إلى (95,71%) في آفاق سنة/2023 غير أن البيانات الخاصة بالمعلمين في المدارس الخاصة غير مشمولة مما يجعل بيانات هذا المؤشر غير مكتملة تماما أو غير دقيقة.

السودان

- تدني كفايات المعلمين مع قلة انواع التدريب الاساسي و التدريب اثناء الخدمة ومواكبة استخدام تكنولوجيا المعلومات ، اذ ان من اولويات السياسات التربوية تنفيذ برامج التعليم في مجال السلام ، بناء القدرات والتنمية المهنية للمعلمين وتقديم الدعم للأنشطة النظرية والتطبيقية والتعليمية .
- محدودية تنفيذ الأنشطة النظرية والتطبيقية لرفع مستوى القدرات الفكرية والمهنية (اللقاءات ، الندوات والمحاضرات وورش العمل) لمعلمي المرحلة الابتدائية .

تونس

- عدم وضوح رؤية الوزارة وسياستها من حيث توزيع المهام عليها وتحديد صلاحيات كل منها بشكل يضمن تحديد المسؤوليات الموكلة لكل منها بدقة وعدم التداخل بينها ، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة /2019 لا يوجد بوزارة التربية هيكل مكلف بالتنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التكوين وتطوير الكفاءات كما لا يوجد إدارة مكلفة بالتكوين المستمر ويتشارك في مهمة تنفيذ سياسة وزارة التربية في التكوين المستمر كل من المركز الدولي لتكوين المكونين والمركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات دون الفصل الدقيق بين نطاق كل منهم .
- ضعف الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية للوزارة والمخططات الوطنية للتكوين المستمر ، ويعود ذلك إلى غياب استراتيجية التكوين المستمر للوزارة التي تضبط الاهداف الاساسية لمنظومة التكوين المستمر الواجب الالتزام بها عند وضع المخططات الوطنية للتكوين مما من شأنه أن ينعكس على صعوبة متابعة وقياس أثر التكوين والنتيجة المراد تحقيقها .
- غياب اجراءات موحدة تعتمدها الوزارة لتحديد حاجيات التكوين وفق المعايير المعتمدة وضعف توثيق الإجراءات المعتمدة من قبل مختلف المتدخلين في هذه العملية خلال

الفترة (2018-2023) ويعود ذلك إلى غياب التنسيق وضعف التواصل بين المتدخلين في اعداد برامج التكوين وعدم قيام المركز الوطني للتكوين بدوره في قيادة مرحلة التصور و الاعداد من خلال توحيد الاجراءات المعتمدة في تحديد الحاجيات من التكوين والحرص على توثيقها.

- تبين من خلال تحليل المعطيات المالية المتعلقة ببرمجة الاعتمادات اللازمة للتكوين ومقارنتها بالاعتمادات المرصودة بالميزانية خلال الفترة (2018-2023) وجود تفاوت بين الاعتمادات المبرمجة من سنة إلى أخرى وعدم استجابة الموارد المرصودة بالميزانية لمتطلبات الاهداف المرسومة حيث تبين انعدام التناسب بين ما تم رصده من موارد مادية وما تم تقديره من حاجيات لإنجاز الأهداف حيث لم يتجاوز معدل تغطية الاعتمادات المرسمة للاعتمادات المبرمجة نسبة (40%) وبلغت في سنة /2023 هذه النسبة (12%) فقط .

- ضعف حالة التنسيق والتواصل بين الهياكل المعنية بإعداد مخططات التكوين المستمر وتخصيص الموازنة اللازمة بالإضافة إلى غياب ما يفيد تشريك كل الهياكل المعنية بمنظومة التكوين بالوزارة في هذه العملية.

- وجود تشريك محدود للأطراف ذات العلاقة من مجتمع مدني واطار التدريس (معلمون وأساتذة) عند اعداد مخططات التكوين وتخصيص الميزانيات اللازمة لضمان جودة التكوين الأساسي ، كما تبين ادراج جزئي وغير شامل لمحاور ومجالات تكوين ضمن مخططات تكوين وزارة التربية وبرامجها التنفيذية تستجيب للهدف العام المتعلق بتأمين بيئة تعليمية دامجة لذوي التربية الخصوصية (ذوي الاعاقة ، ذوي صعوبات التعلم ، الموهوبون) .

- وتبين من خلال فحص المنظومة أنها تقتصر على تنظيم اجراءات تنفيذ الدورات التكوينية على المستوى المركزي والجهوي التي يؤمنها المركز الوطني للتكوين وفروعه الجهوية ، كما لا تمكن المنظومة من متابعة التكوين الخصوصي والجهوي بالإضافة الى ذلك لا تمكن من متابعة التكوين المنجز من قبل الهياكل الاخرى المتدخلة في تنفيذ البرنامج الوطني للتكوين على غرار المركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي ومعاهد مهن التربية .

- وتبرز الاحصائيات المقدمة للفترة (2019-2023) انخفاض نسب انجاز الانشطة التكوينية المبرمجة لفائدة اطار التدريس ونسب المتكونين مقارنة بالمبرمج تكوينهم كما لوحظ وجود تفاوت بين تكوين مدرسي المرحلة الابتدائية ومدرسي المرحلة

الاعدادية والتعليم الثانوي من حيث برمجة الأنشطة التكوينية وبرمجة عدد المستفيدين منها ومن حيث الانجاز ، حيث يحضى تكوين مدرسي المرحلة الابتدائية بأكبر نسبة من الأنشطة المبرمجة بمعدل (72,6%) مقارنة بـ (23,7%) بالنسبة إلى مدرسي المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي.

- كما تبين من خلال فحص الأنشطة المنجزة في إطار تنفيذ البرامج الوطنية للتكوين أن نسبة انجاز الأنشطة خلال السنوات (2019 - 2022) يبلغ (50%) منها نسبة (53,44%) في إنجاز أنشطة المرحلة الابتدائية و (33,33%) بالنسبة إلى أنشطة المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي .
- بخصوص التعامل مع الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وضعف عدد المنتفعين بها وضعف نسب المتكويين من جملة المنتفعين بالدورات المبرمجة طيلة الفترة (2018-2023) لم يتم انجاز سوى دورة واحدة لفائدة مدرسي المرحلة الابتدائية (1251) متكون حول صعوبات التعلم واضطرابات التعلم وذلك خلال سنة /2019 ودورة واحدة لفائدة مدرسو معاهد الكفيف (60) مدرس خلال سنة /2021 أي ما يمثل نسبة إنجاز (2,8%) ودورة واحدة لفائدة مدرسو المرحلة الاعدادية (450) مدرس حول التربية الدامجة أي بنسبة انجاز تساوي (14,33%) .
- بين فحص أدلة التوجيه الجامعي للفترة (2016-2023) عدم وجود إجراءات واضحة ومستمرة تضبط بها شروط الالتحاق بالمعاهد التي تؤمن التكوين بالإجازة حيث أصبح القبول بالإجازة الوطنية للتربية والتعليم يستوجب إجراء اختبار ابتداء من السنة الجامعية (2021-2022) كما لا يوجد إجراءات توضح دور وزارة التربية في هذا المسار لا سيما في المشاركة في اللجان المكلفة بالاختبار للمرشحين.

سوريا

- تقر وزارة التربية خطة سنوية عامة للتحسين المستمر ضمن خطة التدريب العامة تعمم على كافة المديریات منها ما يكون مركزياً تتبعه دورات محلية في المحافظات ومنها ما يكون محلياً فقط دون أن نلاحظ الأخذ بعين الاعتبار تباين احتياجات كل مديرية لتحسين المعلمين ومتطلبات هذا التحسين وفقاً لنقاط الضعف المكتشفة لدى كوادرها ودون أن تتضمن الخطة مبررات إجراء دورات التحسين الواردة في الخطة.
- يتم قياس أثر دورات التكوين والتحسين المستمر من خلال إجراء اختبارات قبلية وبعدية لتحديد مستوى تحقيق النتيجة المرجوة من هذه الدورات دون أن يكون هناك

تغذية راجعة من مركز القياس والتقويم إلى مديريات التربية بنتائج هذه التقييمات واقتصار هذه التغذية على الإدارة المركزية في الوزارة .

- ضعف الموارد المخصصة لتنفيذ برامج التحسين والتكوين المستمر التي تعدّ من قبل وزارة التربية واستكمال جهود التحسين من خلال المبادرات التطوعية للموجهين والمدرّبين للقيام بهذه الدورات دون مقابل أو بمقابل رمزي .
- عدم وجود بيانات إحصائية مرتبطة بما ورد في المؤشر المحدد من قبل مرصد الانكسار والتي تضمنت (نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي : (أ) القراءة و (ب) الحساب ، بحسب الجنس والمرتبطة بهذين المحورين .

المحور الخامس : التدبير الأمثل للموارد البشرية والمالية

الجزائر

- بلغ مجموع موظفي قطاع التربية الوطنية ما يقارب (850) ألف موظف في سنة/2021 وشكل قرابة 3/1 موظفي الوظيفة العمومية وتظهر احصائيات الوزارة أن معدلات التأطير في مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة الممتدة بين (2018 و2021) كان ضمن المعيار الوطني للتأطير أي بمعدل أستاذ لكل (25) تلميذ أما بالنسبة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي فالمعدل العام أقل بكثير من المعدل الوطني حيث كانت النسبة أستاذ لـ (19) تلميذ عوضاً عن أستاذ لـ (30) تلميذ وهو مؤشر جيد عن توفير العدد الكافي من الأساتذة .
- تظهر الاحصائيات النقص الكبير في المعدل العام لتأطير اللغات (اللغة الفرنسية في المرحلة الابتدائية، واللغتين الفرنسية والانجليزية في مرحلة التعليم المتوسط) ففي مرحلة التعليم الابتدائي تراوح بين أستاذ لكل (90 و91) تلميذ وبين أستاذ لكل (72 و75) تلميذ ، ولا يختلف تأطير مادة الاعلام الآلي كثيراً عن وضع تأطير اللغات وان كانت المعطيات تشير إلى زيادة معتبرة في عدد أساتذة الاعلام الآلي في سنة (2017 و2022) مقارنة بسنة / 2007 أول سنة دراسية لتنصيب هذه المادة ضمن المقررات الدراسية للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي حيث بلغ عددهم (1.498) في سنة / 2017 ثم تطور ليصبح (2.684) أستاذ في سنة /2022 بعدما لم يتجاوز عددهم (22) أستاذ في السنة الأولى /2007 ، ان عدم تعميم تدريس مادة الاعلام

الآلي في كل المؤسسات التعليمية مما يعني عدم تكافؤ فرص جميع التلاميذ وبقاء عدد معتبر من التلاميذ خلف الركب .

- لم تتوفر المعلومات الكافية حول حجم الانفاق الحكومي على التعليم خلال الفترة الممتدة بين (2017 و2022) لعدم قيام الديوان الوطني للإحصاء بإنتاج قيم هذين المؤشرين واللذان يتطلبان توفر معلومات مختلفة من عدة جهات شريكة في تمويل التعليم ومنها وزارة التربية الوطنية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية (البلديات، الولايات)، وزارة التضامن الوطني، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الشؤون الدينية وغيرها ، وبالنظر لذلك لا يمكن قياس التقدم المحرز في الانفاق على التعليم نظراً لعدم توفر القيم المرجعية وقيم المؤشرين للفترة الرقابية (2015-2022) ويعتبر هذا ثغرة في البيانات على الديوان الوطني للإحصائيات تداركها والمبادرة إلى حساب هذا المؤشر بالنظر إلى أن بياناته وإن كانت متعددة الأطراف فهي بيانات إدارية يسهل تحصيلها بالتنسيق المناسب معهم.
- القطاع الخاص شريك غير فعال في دعم الجهود الحكومية في مجال التعليم وأن مساهمته في الجهود الوطنية للتعليم جداً محدودة رغم أن السلطات العمومية فتحت لهم المجال منذ سنة / 2005 إلا أن البيانات تشير إلى وتيرة بطيئة في تطور عدد المدارس الخاصة حيث انتقل عددها من (99) مدرسة في سنة / 2005 إلى (534) مدرسة في سنة / 2021 ولا يمثل عدد التلاميذ المتمدرسين إلا (1%) من المجموع العام للتلاميذ كما أن الاستثمار في التعليم لم يشمل جميع ولايات الوطن وإن كان قد تطور عددها من (14) إلى (34) ولاية من أصل (48) موجودة في سنة / 2021.
- السياسة الحكومية فعالة في توجيه التمويل للفئات الهشة إذ وفرت الدولة مجموعة من الخدمات في سبيل دعم تدرس التلاميذ مهما كان موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاجتماعي أو الصحي ومنها النقل المدرسي للتلاميذ المعزولين حيث غطت خدماته (72%) من التلاميذ المستهدفين في سنة / 2021 كما وفرت المطاعم المدرسية لاسيما لتلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي حيث بلغت نسبة التغطية في سنة / 2021 نسبة (76%) ، ولم يترك أبناء البدو الرحل خلف الركب بل خصصت لهم (29) ابتدائية داخلية ليعيشوا فيها إضافة الى ذلك فإن الدولة توفر لثلاثة ملايين تلميذ محروم (من الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة) كتباً مدرسية بالمجان منذ سنة/2006 وهي تخصص (5,6) مليار دينار لتوفير الكتب لهؤلاء التلاميذ ومنحة مدرسية تقدر بـ (5000) دينار لكل تلميذ لاقتناء المستلزمات المدرسية وتسخر الدولة

اعتماداً مالياً انتقل من (9) مليار دينار في سنة / 2001 إلى (15) مليار دينار في سنة / 2021 وبذلك فإن ما نسبته (38 %) من الفئات الأشد فقراً يمسها هذا الدعم.

ليبيا

- تشكل مرتبات وزارة التعليم النصيب الأكبر من بند المرتبات على مستوى الدولة ، ثلثهم فقط من الكادر التعليمي ونسبة (20%) منهم غير مؤهلين تربوياً ، وفي ذات الوقت يفتقد القطاع بعض التخصصات التعليمية مقابل الوفرة والتكدس في تخصصات اخرى ، مما يشير الى غياب التدبير الامثل للموارد المالية المتاحة للقطاع .
- عدم وجود ميزانية معتمدة ومرتبطة بخطة استراتيجية للقطاع ، والاعتماد على ترتيبات مالية مؤقتة ، واضطراب المواعيد الزمنية للسيولة المحالة وتركز اغلب الصرف على الاشهر الاخيرة من السنة المالية .
- تكرار ذات الملاحظات الرقابية من سنة الى اخرى مما ينم عن ضعف المتابعة بالخصوص ، وغياب الشفافية من حيث التأخر في اعداد الخلاصات الشهرية والحسابات الختامية للقطاع .

السودان

- عدم كفاية الاعتمادات المالية المرصودة لتشييد وصيانة مدارس المرحلة الابتدائية من المحليات .
- وجود نقص في المعلمين المؤهلين والمدربين وذوي الخبرة بالمدارس الابتدائية الحكومية (نسبة 42% من معلمي مرحلة الاساس يحتاجون للتدريب) وبمدارس تعليم الاطفال في الظروف الصعبة (ذوي الاحتياجات الخاصة ، النازحين ، الرحل) .
- صعوبة الحصول على تفاصيل كاملة ودقيقة عن حجم التمويل ومصادره والإنفاق على مرحلة الاساس من وزارة المالية الاتحادية والحكومات الولائية والحكومات المحلية ، الدعم من قبل منظمات المجتمع المدني والجهود الشعبي .
- ان ادارات التنمية بالمحليات لا تلتزم بتنفيذ خطط وسياسات وبرامج تعليم المرحلة الابتدائية وفق اولويات الخطط التشغيلية السنوية المعتمدة .
- وجود نقص في المعلمين المؤهلين والمدربين وذوي الخبرة في المدارس النائية والريفية وفائض في المعلمين بمدارس المدن الكبيرة وعواصم الولايات .

المحور السادس : الانطباع الإيجابي للمستفيدين من خدمات المدرسة

السودان

- عدم رضا المستفيدين (أولياء الامور والتلاميذ) عن مستوى التحصيل الدراسي والبيئة المدرسية في المدارس الحكومية ، اضافة الى انخفاض مستوى التحصيل الدراسي في المناطق النائية والريفية مع وجود مستويات متباينة بين الريف والحضر بالإضافة الى وجود تباين واضح في انجازات التعليم بين الولايات .

المحور السابع : التحسين المستمر

العراق

التعليم الابتدائي :-

- ازدياد إجمالي أعداد المدارس الإبتدائية خلال السنوات (2019-2020-2021) حيث بلغت نسبة الزيادة الإجمالية لسنة (2020-2021) عن سنة الأساس (5%) وقد شهدت أكبر زيادة في أعداد المدارس في محافظات نينوى وكركوك في حين كانت محافظتي ميسان و واسط هي الأقل في نسبة الزيادة لسنة /2020 حيث بلغت (صفر) و 0.1 % على التوالي .
- كانت نسبة الطلبة الذكور إلى الطلبة الإناث في عموم محافظات العراق متقاربة إلى حد كبير على الرغم من أن هنالك زيادة طفيفة في أعداد الطلبة الذكور على الإناث.
- بلغ عدد التسرب الإجمالي للتدريسيين في المدارس الإبتدائية لسنة الأساس/2019 (21066) معلم ومعلمة وبنسبة (8%) من العدد الإجمالي للتدريسيين مما يؤشر نسبة عالية للتسرب الإجمالي، وتعددت أسباب هذا التسرب منها (الإجازات الطويلة، الإجازات المرضية، الزمالات الدراسية وغيرها)، وقد كانت أكبر نسبة تسرب في محافظات (صلاح الدين والأنبار والمثنى) وأما محافظات(نينوى وديالى) فقد سجلت نسب التسرب الأقل
- بلغ إجمالي عدد التدريسيين المشاركين في الدورات التدريبية خلال سنة/2019 (72519) تدريسي ، وقد زادت نسبة المشاركة في هذه الدورات خلال سنة/2020 ليصل عدد المشاركين فيها إلى (81867) تدريسي، في حين أنخفض العدد إلى (48883) مشارك في سنة /2021 .

التعليم الثانوي :-

- بلغ إجمالي عدد المدارس الثانوية في عموم العراق (7081) مدرسة لعام 2019/ وبواقع (3090) مدرسة خاصة للبنين و (2524) مدرسة خاصة بالبنات و (1467) مدرسة مختلطة، وقد كان أكبر عدد مدارس في محافظة بغداد موزعة على دوائرها الستة بواقع (1342) مدرسة تليها محافظات ذي قار والأنبار بواقع (603) و (587) على التوالي .
- بلغت نسبة توزيع المدارس في المناطق الحضرية بنسبة (64%) من إجمالي المدارس في عموم العراق وبواقع (4541) مدرسة ، في حين كانت نسبة المدارس في المناطق النائية (35%) وبواقع (2540) مدرسة .
- بلغ إجمالي مدارس البنين بنسبة (43%) من إجمالي المدارس في عموم العراق في حين بلغت مدارس البنات (35%) والمدارس المختلطة (20%)، وقد تراوحت النسب في المناطق الريفية بـ (26%) للبنين و (21%) للبنات والمختلطة بـ (53%)
- جاءت محافظات(صلاح الدين ، ديالى ، الأنبار) في المراتب الأولى لعدد المدارس في المناطق الريفية حيث بلغت نسبة المدارس في هذه المناطق (61%، 51% ، 50%) على التوالي في هذه المحافظات، في حين بلغت نسبة المدارس في المناطق الريفية في محافظات (ميسان ، النجف الاشرف ، البصرة) بـ(12%، 23%، 25%) على التوالي.
- ارتفع إجمالي عدد المدارس في عموم محافظات العراق خلال السنوات (2019-2020) حيث بلغ عدد مدارس العراق (7656) مدرسة في عام 2021/ في حين بلغ عددها (7081 و 7316) خلال السنوات (2018 ، 2019 و 2020) .
- حافظت المدارس في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على نفس نسب التوزيع خلال السنوات (2018-2019) على الرغم من الزيادة الطفيفة في أعداد المدارس.
- عدم إهتمام أغلب المدارس بتوفير الحاسبات الإلكترونية في المدارس فضلاً عن وجود حاسبات عاطلة في البعض الآخر مما يؤثر ضعف الإهتمام بالتطور التكنولوجي
- قلة المشاركة في الدورات التدريبية لتطوير إمكانيات التدريسيين في المدارس والثانويات الأمر الذي يؤثر عدم إهتمام أغلب التدريسيين بهذه الدورات، مما يبرز الحاجة إلى ضرورة تحفيزهم إلى المشاركة في الدورات التدريبية والتطويرية

- عدم وجود المختبرات والمكتبات في غالبية المدارس مما يؤثر اعتماد تلك المدارس على الوسائل التقليدية في التدريس مما يبرز الحاجة إلى الإهتمام بتوفير مختبرات ومكتبات جيدة تحفز الطلبة على الإبداع

السودان

- ضعف نظم العمل ونظم ادارة المعلومات التربوية والربط الشبكي ونظم التقويم التربوي وبناء القدرات والبنية التحتية وعدم كفاية نظام الرصد والمتابعة .

المحور الثامن : نتائج التحصيل الدراسي

العراق

- ارتفاع نسبة النجاح في الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية للدورين (الأول والثاني) في مديريات تربية (الرصافة الثانية ، الكرخ الثانية ، نينوى والبصرة) للسنوات الدراسية (2019/2018 ، 2020/2019 ، 2021/2020) مع الاشارة الى ان وزارة التربية قد اعتمدت درجة (نصف السنة) كدرجة نجاح نهائية للسنة (2019-2020) للمرحلة الابتدائية والمتوسطة بسبب جائحة فايروس كورونا حرصاً على سلامة التلاميذ
- انخفاض في نسب النجاح في الامتحانات العامة للدراسة الإعدادية بفروعها (الفرع العلمي (الاحيائي) - الفرع العلمي (التطبيقي) و (الفرع الأدبي)) للأدوار كافة للسنة الدراسية (2021/2020) مقارنة بالسنة السابقة بسبب جائحة كوفيد /19 وذلك للأسباب :-

- (1) عدم وجود خطة او استراتيجية معتمدة لتطبيق التعليم المدمج او الالكتروني من قبل وزارة التربية .
- (2)الخطة المنفذة في ظل جائحة كورونا هي خطة طارئة واستباقية نفذت من قبل مديريةية التلفزيون التربوي من خلال تطبيق نظام التعليم المتزامن (المباشر) وغير المتزامن (غير المباشر) .
- (3)ضعف البنى التحتية (شبكة الانترنت / الكهرباء) بالعراق مما ادى الى عدم فاعلية استخدام المنصات الالكترونية مما ترك أثره السلبي على المستوى العلمي للطلبة .
- (4)ضعف الآليات والإجراءات المتبعة من قبل وزارة التربية والتشكيلات التابعة لها تجاه الفئات الفقيرة والاطفال الذين يعيشون في ظل اوضاع هشة بسبب عدم

امكانية الاستفادة من المنصات الالكترونية نتيجة عدم توفر الانترنت في مناطقهم ضمن الاقضية والنواحي وعدم الاستفادة من البث التلفزيوني لعدم توفر الكهرباء وعدم امتلاك الكثير منهم الاجهزة اللوحية وعدم امتلاك المعرفة لاستخدامها .

(5) ان أعداد التلاميذ يفوق الطاقة الاستيعابية لبعض مدارس وزارة التربية إضافة الى النقص والتأخير في توزيع المناهج الدراسية ، كما ان معظم المدارس لم تستلم أجهزة لمختبرات الحاسوب مما تسبب في تحقيق نسب نجاح منخفضة

الجزائر

- عدم امتلاك الجزائر خلال الفترة المعنية بالرقابة لنظام تقييم وطني شامل (واسع النطاق) يقيس نسبة الطلاب الذين حققوا الحد الأدنى من الكفاءات التعليمية في القراءة والرياضيات فضلاً عن انسحاب الوزارة من المشاركة في برامج التقييم الدولية الواسعة النطاق، لاسيما برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) في دورتي (2018 و2021) فالبيانات المتعلقة برصد مؤشرات التحصيل الدراسي موضوع الغاية (1.4) من هدف التنمية المستدامة الرابع لفترة الرقابة (2021/2018) غير متوفرة ، من جهة أخرى حددت الوزارة المعايير الوطنية للمؤشرات المعنية بالتحصيل الدراسي لسنتي (2025 و2030) على أساس التوقعات الاحصائية بالاستناد إلى التطور التاريخي لنتائج التلاميذ في مادتي الرياضيات والقراءة خلال الفترة الممتدة بين (2021/2017) .

- عدم انسجام منظومة التقييم الوطنية مع متطلبات رصد نتائج التحصيل الدراسي كما تضمنتها الغاية (1.4) من هدف التنمية المستدامة وعليه قامت الوزارة بإعادة النظر في منظومة التقييم الوطنية و تكييفها بداية من سنة /2023، حيث تم إلغاء امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي وتعويضه بامتحان تقييم مكتسبات مرحلة التعليم الابتدائي ويهدف هذا الامتحان إلى تقييم مكتسبات التلاميذ انطلاقاً من الكفاءات المستهدفة في المناهج وتحديد مستوى اكتساب الكفاءات المرصودة فيها وكشف النقائص المحتملة في تعلمات التلاميذ ومعالجتها وضم هذا التقييم الوطني نطاقاً واسعاً من الكفاءات تعدت مجالات القراءة والرياضيات والكتابة حيث شمل كل المواد الدراسية تقريباً وستشكل مخرجات هذا التقييم قاعدة بيانات موثوقة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المؤشر (1.1.4.ب) بالنظر لانسجامه مع الاطار الدولي لقياس نتائج التعلم ولكونه يعكس الوضع الحقيقي.

ليبيا

- تركيز اجراءات الرقابة اثناء الامتحانات بالمدن الرئيسية تحديداً ، وتساهل المدارس الخاصة وبعض المدارس العامة في منح درجات عالية لأعمال السنة والتي تشكل نسبة كبيرة من الدرجة النهائية ، مما يتسبب في شعور الطلبة بعدم العدالة وعدم تكافؤ الفرص في نتائج الامتحانات .
- رغم وجود نظام محوسب بالكامل لامتحانات الشهادة الثانوية والشهادة الاعدادية وللطعن في النتائج ، يلاحظ التراخي في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوطين النظام وتطويره من قبل الموظفين بالقطاع عامة والمركز الوطني للامتحانات على وجه الخصوص ، واستمرار التعامل مع شركة خاصة لإدارة وتشغيل نظام الامتحانات ، الامر الذي يشكل مخاطر على سرية وخصوصية البيانات بسبب احتكار شركة خاصة لبرنامج الامتحانات الالكترونية .

السودان

- وجود تباين وتفاوت في نتائج الاختبارات (الامتحانات) بين الولايات ، وبين الريف والمناطق النائية والحضر ، وبين الجنسين

محاور اخرى :

فلسطين

- تبنى الفريق الفلسطيني (3) محاور فقط من اصل (8) محاور وفضل بالعمل على محور خاص بالحوكمة المؤسسية لعرض النتائج المرتبطة بإجراءات الوزارة بالتعليم الأساسي ودورها في تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع والتي شخص بموجبها النتائج الآتية :-
- ضعف الالتزام بالاجراءات القانونية التي تضمن تقديم تعليم جيد وبالمجان ودون تمييز، حيث أشار قانون التعليم رقم (8) لسنة 2017/ المعدل والخطة القطاعية التي ارتبطت بأهداف التنمية المستدامة الى ضمان الزامية ومجانية التعليم، وفرض العقوبات التي تقع على المخالفين بالحاق أبنائهم بالمدارس في المراحل الأساسية، إلا انه لم يتبين للديوان وجود إجراءات تضمن تنفيذ هذه العقوبات على المخالفين، كذلك تبين وجود قصور في إعداد لوائح وأنظمة تفسيرية للقانون والإجراءات المتبعة لدى الوزارة، هذا بالإضافة الى تأخر الوزارة في إعداد بطاقات الوصف الوظيفي .
 - وجود ضعف في نشر التوعية حول أضرار التسرب من المدارس بين الأهالي خاصة في المناطق البعيدة جغرافياً، خاصة ان الخطة القطاعية في الوزارة أشارت الى ضرورة

القيام بورش توعية لأولياء الأمور حول ضرورة الالتحاق بالمدارس وتفعيل قانون الزامية التعليم ومحاسبة أولياء الأمور المقصرين في تسجيل أبنائهم، إلا انه لم يتبين لنا قيام الوزارة بذلك، حيث لم يتم تزويدنا بعدد الورش التي تم عقدها لهذا الغرض ولم يتم إدراج هذا البند ضمن تقييم التقدم في الخطة القطاعية.

- إجراءات التنسيق المتبعة لا تضمن تكامل جهود الشركاء لتحقيق الأهداف، حيث إن عمل وزارة التربية والتعليم مرتبط بالشركاء خاصة المجتمع المحلي والموولين، وقد أدرجت الوزارة ذلك في خطتها، الا ان هناك ضعف في إجراءات التواصل مع المجتمع المحلي حيث تم عقد ندوتين فقط خلال العام 2021/ لهذا الغرض، كذلك لم تتبع الوزارة إجراءات لربط التزام القطاع الخاص باستراتيجية وطنية معتمدة من الحكومة واعتبارها جزءاً من المسؤولية الاجتماعية، ولا يوجد ما يشير إلى عقد اجتماعات دورية مع الشركاء لمناقشة التقدم في سير العمل والمعيقات التي تواجه التنفيذ وطرق معالجتها.

- ضعف إجراءات التقييم المتبعة للخطط القطاعية حيث يجب أن يتم التقييم من خلال مجموعات يتم تشكيلها من قبل الوزارة وبعض الشركاء منها (مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة، مجموعة عمل قطاع التعليم، الفريق الوطني للتعليم) وقد لاحظ الديوان خلال التدقيق أن جميع هذه المجموعات غير فعالة ولا يوجد محاضر اجتماعات خاصة بها توثق إجراءات المراجعة والتقييم وكذلك لا يوجد دليل يوضح آلية عمل هذه المجموعات.

تونس

- وجود تقاطع نسبي بين الأهداف والسياسات الوطنية المخططة وأهداف وغايات التنمية المستدامة حيث تغطي الأهداف والسياسات الوطنية (90.3%) من غايات التنمية المستدامة منها (53%) تتناغم كلياً مع الأهداف الوطنية و (42%) في تناغم جزئي مع هذه الأهداف والسياسات الوطنية في حين أن (9.7%) من الغايات لم يتضمنها المخطط الوطني للتنمية (2016-2020) .

- تبين على مستوى إعداد السياسات الوطنية غياب سياسة وطنية شاملة ومشاركة تجمع جميع المتدخلين في مجال التربية والتعليم وتتعلق بتنفيذ الهدف الرابع وغاياته بالإضافة الى غياب آليات واضحة للتنسيق والتواصل بين القطاعات المعنية بتنفيذ غايات التنمية المستدامة .

- بالرغم من وجود إطار قانوني وترتيبي يسمح بمشاركة أصحاب المصلحة في اعداد المخطط التنموي (2016-2020) ويعتمد على منهجية توافقية وتشاركية على مختلف المستويات ، لاحظنا غياب ما يفيد تشريك الأطراف المعنية بالشأن التربوي والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مسار وضع السياسات والأهداف الوطنية والجهوية في اطار المخطط التنموي والتخطيط لتنفيذها ، واقتصر على تعيين ممثل عن حزب سياسي (حزب نداء تونس).
- كما أقر القانون التوجيهي للتربية والتعليم عدد (80) لسنة /2002 حق التعليم للجميع حيث ينص الفصل (4) منه على أن تضمن الدولة حق التعليم مجانا بالمؤسسات التربوية العمومية لكل من هم في سن الدراسة وتوفر لجميع التلاميذ فرصا متكافئة للتمتع بهذا الحق طالما أن الدراسة متواصلة بصورة طبيعية وذلك وفق الترتيب الجاري بها العمل. وتمنح الدولة الإعانة للتلاميذ الذين ينتمون للأسر متواضعة الدخل.
- عملت وزارة التربية على ضمان تكافؤ الفرص والانصاف بين الجميع حيث سعت الى ضمان حق التعليم لكل الأطفال ولاسيما ذوي الإعاقة عن طريق إرساء برنامج لإدماجهم بالمؤسسات التربوية في إطار خطة وطنية للإدماج المدرسي والتربوي للأطفال "ذوي الإعاقة" وأدرجت وزارة التربية ضمن المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي (2016-2022) في هذا الإطار الهدف العام المتعلق بتأمين بيئة تعليمية دامجة لذوي التربية الخصوصية: (ذوو الإعاقة، ذوو اضطرابات التعلم، الموهوبون) وأربعة أهداف خصوصية تتمثل في ملائمة البنية التحتية لاحتياجات ذوي الإعاقة إدراج صيغ التعليم الإفرادي و توفير مستلزماته المادية و البيداغوجية و تأهيل الإطار التربوي للتعامل مع هذه الفئات بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية المختصة للتعامل مع هذه الفئات وذلك في إطار الهدف الاستراتيجي المتعلق بتحقيق مبدأ الإنصاف و تكافؤ الفرص.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. المحور الأول : جودة المناهج والمقررات الدراسية

- أ. القصور في وضع الخطط الاستراتيجية لتحديث وتطوير المناهج التعليمية بما يتلائم مع الاتجاهات الحديثة لمحتوى المناهج الدراسية وطرائقه وتقنياته وبما يتوافق مع البيئة المحلية .
- ب. عدم التخطيط لتوطين طباعة الكتاب المدرسي وإصدار مدونة الوسائل التعليمية والتجهيزات التقنية الخاصة به ، مما يقود ذلك الى الاعتماد على الطباعة في الخارج لضمان توريد الكتاب المدرسي في المواعيد المقررة لانطلاق الدراسة .
- ج. قيام البعض باعداد المناهج والمقررات الدراسية والعمل بها دون ان تخضع للإجراءات المعتمدة لاعداد المناهج والمقررات الدراسية وتطبيقاتها او مراعاة متطلبات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن دمجهم في المؤسسات التربوية والتعليمية ،
- د. قصور في تدريب الاساتذة على استخدام المناهج الجديدة بصورة جيدة وشاملة قبل التطبيق وغياب المتابعة لمدى فهمه واستيعابه وتحديثه وعدم انسجام برامج التدريب او تطابقها مع المناهج التعليمية مما سيترتب عليه افتقار الأساتذة للكفاءات والمهارات اللازمة لتدريس التلاميذ وبالتالي عدم بلوغ النتائج المنتظرة من التعليم .
- هـ. افتقار وجود تغذية راجعة لنتائج تقييم تطبيق المناهج المطورة .

2. المحور الثاني : جودة البنية التحتية

- أ. عدم كفاية الإجراءات المتبعة لتوفير الابنية المدرسية بما يتلاءم مع الزيادة الحاصلة في اعداد الطلبة مما يؤدي الى اكتظاظ الفصول الدراسية .
- ب. وجود ابنية مدرسية غير الصالحة او تحتاج الى صيانة او ترميم علاوة على تردي المؤشرات البيئية والصحية فيها .
- ج. ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال التربية والتعليم في عملية وضع المخططات وتحديد التوجهات المتعلقة بتحسين البنية التحتية للمدارس
- د. قلة اعداد المدارس التي تدرس مادة الحاسوب أو تلك التي تتوفر فيها أجهزة الحاسوب ومستلزماتها أو مزودة بخدمة الانترنت .
- هـ. ارتفاع في اعداد المدارس التي لا تحتوي على مكتبات مدرسية ومختبرات تعليمية والمستلزمات التعليمية الاخرى اللازمة لتحسين جودة المحيط التعليمي .

و. محدودية في عدد المدارس التي تمتلك غرفة مصادر لاستقبال التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من ضعاف البصر او الذين يعانون من مشاكل في حاسة السمع مما يتسبب في عدم مراعاة احتياجات الفئات الهشة من ذوي الاحتياجات الخاصة وتركهم خلف الركب .

3. المحور الثالث : كفاءة الأطر التربوية والإدارية

- أ. ضعف التعاون مع المنظمات المهنية و منظمات المجتمع المدني المحلية و الدولية ذات العلاقة بتدريب وتطوير الملاكات التربوية .
- ب. محدودية وضع السياسات والبرامج التي تهدف الى تطوير وبناء القدرات والمهارات القيادية والادارية للهيئات التعليمية والتدريسية لاكتساب الخبرات والأساليب التعليمية المعاصرة ووضع المعايير الخاصة بـ (اعداد البرامج التدريبية ، اختيار المدربين او المحاضرين في البرامج التدريبية) .
- ج. قلة عدد الايام الفعلية للدورات التدريبية وتلك المخطط اقامتها للمعلمين و المدرسين الجدد وقلة الندوات و المؤتمرات و الاجتماعات التربوية لتطوير الهيئات التعليمية والتدريسية بما تواكب التغيرات في المناهج التعليمية .
- د. عدم الالتزام بقياس أثر التدريب على المعلم والطالب لتعزيز العملية التربوية وتطويرها او اعداد تقارير تبين اثر التدريب على المتدربين .
- هـ. تكليف بعض المعلمين والمدرسين بتدريس مواد لا تتناسب مع اختصاصاتهم العلمية مع استمرار وجود حصص الشاغرة في بعض المدارس بسبب تسرب التدريسيين ما بين (اجازات طويلة ، اجازات مرضية ، الزمالات الدراسية وغيرها) .

4. المحور الرابع : جودة التكوين الأساسي والمستمر

- أ. ان اغلب السياسات الوطنية الموضوعية لتكوين المعلمين والمدرسين لا تراعي مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب اذ يلاحظ عدم شمولها لبعض الفئات على غرار الأساتذة المتعاقدين والأساتذة المشرفين على تعليم تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تخلفوا عن ركب التكوين المناسب .
- ب. عدم شمولية الدورات التكوينية المنظمة في اطار التكوين المستمر لكافة الأساتذة العاملين في سلك التعليم كما ان معظم تلك الدورات التكوينية لا تتجاوز مدتها ثلاثة أيام .

ج. ضعف الموارد المخصصة لتنفيذ برامج التحسين والتكوين المستمر ومما تسبب في تدني كفايات المعلمين .

د. قلة انواع التدريب الاساسي و التدريب اثناء الخدمة ومواكبة استخدام تكنولوجيا المعلومات و بناء القدرات والتنمية المهنية للمعلمين وتقديم الدعم للأنشطة النظرية والتطبيقية والتعليمية .

5. المحور الخامس : التدبير الأمثل للموارد البشرية والمالية

أ. غياب التدبير الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة في قطاع التعليم اذ يلاحظ وجود نقص في المعلمين المؤهلين والمدرسين وذوي الخبرة بالمدارس الابتدائية الحكومية وبمدارس تعليم الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والنازحين و الرحل .

ب. يفتقد قطاع التعليم الى بعض التخصصات التعليمية مقابل الوفرة والتكدس في تخصصات اخرى .

ج. تشير المعطيات الى النقص في المعلمين المؤهلين والمدرسين وذوي الخبرة في المدارس النائية والريفية بعكس مدارس المدن الكبيرة والعواصم .

د. عدم توفر المعلومات الكافية على حجم الانفاق الحكومي على التعليم وحجم التمويل من المنظمات الدولية والشركاء الاخرين العاملين في مجال التعليم ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في هذا الجانب .

6. المحور السادس : الانطباع الإيجابي للمستفيدين من خدمات المدرسة

• عدم رضا المستفيدين (اولياء الامور والتلاميذ) عن مستوى التحصيل الدراسي والبيئة المدرسية في المدارس الحكومية بسبب انخفاض مستوى التحصيل الدراسي في المناطق النائية والريفية مع وجود مستويات متباينة بين الريف والحضر بالإضافة الى وجود تباين واضح في انجازات التعليم بين الولايات .

7. المحور السابع : التحسين المستمر

أ. تعاني اغلب المدارس من ضعف الإهتمام في توفير المستلزمات الاساسية لضمان اجراء التحسين المطلوب لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات ويظهر ذلك جلياً في نقص الحاصل في توفير المختبرات العلمية والمكتبات ومختبرات تدريس مادة الحاسوب وإعتماد تلك المدارس على الوسائل التقليدية في التدريس .

- ب. ضعف نظم العمل ونظم ادارة المعلومات التربوية والربط الشبكي ونظم التقويم التربوي وبناء القدرات وعدم كفاية انظمة الرصد والمتابعة .
- ج. قلة في مشاركة التدريسيين في الدورات التدريبية المقامة لتحسين وتطوير مهاراتهم وفق اساليب التدريس الحديثة .

8. المحور الثامن : نتائج التحصيل الدراسي

- أ. عدم انسجام انظمة التقييم الوطنية مع متطلبات رصد نتائج التحصيل الدراسي وقياس نسبة الطلاب الذين حققوا الحد الأدنى من الكفاءات التعليمية في القراءة والرياضيات كما تضمنتها غايات هدف التنمية المستدامة في التعليم الجيد فضلاً عن عدم المشاركة في برامج التقييم الدولية الواسعة النطاق من قبل اغلب الدول العربية
- ب. تباين وتفاوت في نتائج الاختبارات (الامتحانات) بين الولايات ، وبين الريف والمناطق النائية والحضر ، وبين الجنسين (الذكور و الاناث) .
- ج. تركيز اجراءات الرقابة اثناء الامتحانات بالمدن الرئيسية تحديداً ، وتساھل المدارس الخاصة وبعض المدارس العامة في منح درجات عالية لأعمال السنة والتي تشكل نسبة كبيرة من الدرجة النهائية ، مما يتسبب في شعور الطلبة بعدم العدالة وعدم تكافؤ الفرص في نتائج الامتحانات .
- د. ضعف الآليات والإجراءات المتبعة تجاه الفئات الفقيرة الذين يعيشون في ظل اوضاع هشة بسبب عدم امكانية الاستفادة من المنصات الالكترونية نتيجة عدم توفر الانترنت في مناطقهم ضمن الاقضية والنواحي وعدم الاستفادة من البث التلفزيوني لعدم توفر الكهرباء .

التوصيات

1. المحور الأول : جودة المناهج والمقررات الدراسية

- أ. وجود حاجة فعلية الى اعداد وتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع الاتجاهات الحديثة لمحتوى المنهج وطرائقه وتقنياته وتاخذ بالحسبان متطلبات البيئة المحلية وذلك وفق الاسس الموجبة لأعداد المناهج و اقرارها .
- ب. الاهتمام بالمناهج المعدة للاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتخطيط المسبق لتوفير متطلبات تطبيقه من وسائل تعليمية وتجهيزات تقنية مع ضرورة اصدار مدونة بتلك الوسائل توضح الاعمال التطبيقية الموجبة لتدريسه .

- ج. الاعتماد قدر الامكان في طباعة المناهج في داخل البلد لضمان توزيعه في الوقت المحدد اضافة الى توفير كلف الطباعة في الخارج .
- د. السعي لاعداد برامج تدريبية للاستاذة تتناسب مع المناهج التعليمية المحدثة او الجديدة لاكسابهم المهارات اللازمة لتدريس التلاميذ .
- هـ. توفير قاعدة بيانات احصائية لقياس تاثير المناهج الدراسية الحديثة والمطورة على مستوى التعليم في المدارس .

2. المحور الثاني : جودة البنية التحتية

- أ. وضع خطة استراتيجية شاملة لتوفير الابنية المدرسية بعد دراسة الحاجة الفعلية من تلك الابنية اخذين بنظر الاعتبار التنبؤات المستقبلية بازياد اعداد الطلبة لمنع حالات الاكتظاظ في الصفوف الدراسية .
- ب. العمل على توفير التخصيصات المالية اللازمة لاجراء اعمال الصيانة الدورية للابنية وترميم غير الصالحة منها وتوفير بيئة صحية وسليمة وتحسين جودة المحيط التعليمي .
- ج. الاهتمام بتوفير المكتبات والمختبرات التعليمية والمستلزمات الضرورية لدراسة مادة الحاسوب ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير غرف المصادر والفضاءات الخاصة بهم .
- د. جعل مشاركة منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال التربية والتعليم مشاركة فاعلة في عملية تحسين البنية التحتية للمدارس .

3. المحور الثالث : كفاءة الأطر التربوية والإدارية

- أ. وضع البرامج والسياسات الخاصة بتطوير وبناء القدرات والمهارات واكساب الهيئات التعليمية والتدريسية الخبرات اللازمة للنهوض بقدراتهم التعليمية .
- ب. اعداد البرامج التدريبية التي تواكب التغيرات في المناهج وطرائق التدريس الحديثة واعتماد معايير ومقاييس علمية معاصرة لاختيار المدربين .
- ج. الالتزام بقياس أثر التدريب على المعلم والطالب مع التشديد على ضرورة اشغال الحصة الشاغرة .
- د. الاخذ بنظر الاعتبار الاختصاصات العلمية للمدرسين والمعلمين وتكليفهم بالمواد الدراسية التي تتناسب مع تخصصاتهم العلمية .

هـ. التنسيق مع المنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني المحلية و الدولية ذات العلاقة بالتدريب لتعزيز العملية التربوية وتطويرها .

4. المحور الرابع : جودة التكوين الأساسي والمستمر

أ. توفير التخصيصات المالية الكافية لضمان تنفيذ خطط التدريب والتطوير بأنواعه والذي يشمل التدريب الاساسي و التدريب اثناء الخدمة لضمان تطوير وبناء القدرات المهنية للعاملين في سلك التعليم .

ب. مراعاة عدم ترك احد خلف الركب من خلال شمول المعلمين والمدرسين كافة المستمرين في الخدمة ببرامج التحسين والتكوين المستمر اضافة الى المتقاعدين والمشرفين على تعليم التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة .

ج. مواكبة اخر التطورات في وضع وتحديث اساليب التدريب واستخدام الوسائل التكنولوجية لبناء وصقل القدرات المهنية للمعلمين والمدرسين في المجالات التطبيقية والتعليمية .

5. المحور الخامس : التدبير الأمثل للموارد البشرية والمالية

أ. العمل على سد النقص الحاصل في التخصصات العلمية التي تعاني منها المنظومة التعليمية مع ضمان التوزيع العادل للمعلمين والمدرسين المؤهلين والمدرسين وذوي الخبرة والكفاءة على المدارس وحسب الحاجة الفعلية سواء كانت في الريف او المدن .

ب. تعزيز قدرات انظمة المعلومات المالية لتوفير مؤشرات التمويل والانفاق الحكومي ومبالغ الدعم المقدم من شركاء العملية التعليمية لقياس حجم الانفاق في مجالات التعليم ومجالات استثماره واتجاهاته المستقبلية ورسم السياسات والخطط واتخاذ القرارات لتحقيق هدف التعليم الجيد .

6. المحور السادس : الانطباع الإيجابي للمستفيدين من خدمات المدرسة

أ. العمل على تنفيذ برامج ولقاءات وندوات مع اولياء الامور وممثلين عن منظمات المجتمع المدني للبحث عن حلول للمشاكل التي تكتنف البيئة التعليمية وجعلها بيئة غير جاذبة للتعلم وغير مرضية للمستفيدين من خدمة التعليم الحكومي .

ب. نشر برامج التوعية المجتمعية باهمية التعلم ومشاركة جميع الاطراف المعنية في الحفاظ على بيئة تعليمية سليمة .

7. المحور السابع : التحسين المستمر

- أ. اعداد خطط وبرامج تدريبية متكاملة لتطوير الملاكات التدريسية والادارية تكون مبنية على دراسة الحاجة الفعلية مع مراعاة نوعية التحسين والتطوير المطلوب وتحفيزهم على المشاركة في تلك الدورات والبرامج التدريبية لضمان التحسين المستمر من خلال الاطلاع على المستجدات في طرائق و اساليب التدريس .
- ب. العمل على تحسين برامج نظم المعلومات التعليمية والربط الشبكي وبناء القدرات ونظم الرصد والمتابعة .
- ج. توفير المستلزمات التعليمية الاساسية من مختبرات علمية ومكتبات ومختبرات الحاسوب والمستلزمات التربوية الاخرى التي تحفز الطلبة على الإبداع .

8. المحور الثامن : نتائج التحصيل الدراسي

- أ. العمل على تحديث انظمة التقييم الوطنية بما يتلائم مع مؤشرات قياس غايات التنمية المستدامة وبالاخص مايتعلق برصد نتائج التحصيل الدراسي وقياس نسبة الطلاب الذين حققوا الحد الادنى من الكفاءات التعليمية في القراءة والرياضيات .
- ب. اشاعة العدالة في الرقابة على تنفيذ الامتحانات سواء كانت بين الولايات او بين الريف والمناطق النائية والحضر .
- ج. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير وتوسيع شبكات الانترنت وما يتطلبه من توفير خدمات الكهرباء والاجهزة والمستلزمات المطلوبة بغية شمول الفئات الفقيرة الذين يعيشون في ظل اوضاع هشة وتمكينهم من الوصول الى منصات التعليم الالكتروني ومواكبة التطور في مجال التعليم .